رعى اختتام دورة إعداد مسرح الجريمة المتكامل

العنزي : القيادة العليا حريصة على دعم الأدلة الجنائية وتقديم كل ما من شأنه تطوير العمل بها

العنزي متحدثا

لتكريم الموظفين المتميزين

برعاية مدير عام الإدارة العامة للأدلة الجنائية بالإنابة العميد حماد مناحي العنزي اختتمت دورة إعداد مسرح الجريمة المتكامل والتي اقيمت بمبنى الإدارة العامة للأدلة الجنائية وشارك فيها عدد 2 ضباط من المملكة العربية السعودية الشقيقة وعدد 7 ضباط و8 مدنيين من منتسبي الإدارة العامة للأدلة الجنائية .

وقد هنأ العميد العنزي مجتازي الدورة مؤكداً لهم حرص القيادة العليا لوزارة الداخلية على دعم الإدارة العامة للأدلة الجنائية وتقديم كل ما من شأنه تطوير العمل بها لمواكبة ما يحدث في عدد من الدول المتطورة.

كما طالبهم ببذل المزيد من الجهد والعطاء والاستفادة من قبل هذه الدورات في حياتهم العملية.

وقدم العميد العنزي شكره وتقديره للمدربين والمشاركين موضحاً أن البرنامج التدريبي احتوى على محاور رئيسية هادفة لاستفادة المتدربين المشاركين بأحدث ما توصلت إليه الإدارة من علوم للأدلة الجنائية في ظل عصر المعرفة والعمل على كيفية كشف غموض الجريمة وتوصيل مرتكبيها إلى العدالة وكان هذا من خلال إلقاء المحاضرات من قبل خبراء جنائيين من منتسبي الإدارة العامة ومن خارجها.

من جانبهم أعرب المتدربين المشاركين من المملكة العربية السعودية الشقيقة عن خالص شكرهم وعظيم امتنانهم للعميد العنزي والقائمين على الإدارة العامة للأدلة الجنائية لما لقوه من حفاوة الاستقبال والترحيب وكرم الضيافة.

كما أبدوا إعجابهم بالإمكانات الفنية المتقدمة ومستوى الكفاءات الوطنية العالية ومدى التطور الذي وصلت إليه دولة الكويت والإنجازات التي حققها.

وفي الختام قام العميد العنزي بتكريم عدد من الموظفين المتميزين في إدارة مسرح الجريمة للشئون الفنية بحضور مدراء الإدارات ومساعديهم ورؤساء الأقسام التابعة للإدارة العامة.

وأشاد العميد العنزي بتفانيهم في العمل وأنهم هم من اختاروا أنفسهم ليكونوا ضمن المكرمين من خلال ما بذلوه من جهد مخلص وعطاء متميز ومشاركة إيجابية فاعلة في إنجاح أعمال الإدارة استحقوا من خلاله الشكر والإشادة.

مؤكداً على أهمية الإخلاص في العمل والتفاني فيه وبذل الجهد لخدمة هذا البلد المعطاء وحثهم على بذل المزيد ليكونوا مثالاً يحتذى به متمنياً لهم دوام التوفيق والنجاح.

بعد ذلك تم توزيع الشهادات والدروع التذكارية بهذه المناسبة.

حضر الحفل مدير إدارة مسرح الجريمة للشئون الفنية المقدم عبدالله حمد العجمي ومساعد مدير إدارة مسرح الجريمة لشئون الإدارية المقدم نايف شداد.

شمات

كارثة «الطبيب المزور»

وقال النصف في تصريحا له أمس إن قضية الطبيب المزور بكل ما حملته من تبعات لم تحرك الوزير العبيدي لتحمل مسؤولياته السياسية ويستقيل من منصبه ، معتبرا أن التزوير أصبح عادة في وزارة الصحة ، واستنكر البيان الذي أصدرته الوزارة حول حادثة الطبيب المزور، مؤكدا ان مثل هذا البيان من المعيب ان يمثل تعليقا حكوميا على القضية الكارثه ، وذكر ان اقل مايجب أن يصدر هو اعتذار على مستوى مجلس الوزراء ، من تعريض حياة الناس للخطر و هذا لن يبرر او يقلل من حجم مسؤولية الوزير في تردي أوضاع الوزارة .

أضاف أن وزارة الصحة تعيش أسوأ عهودها وتخبطا غير مسبوق لوزيرها وقياديها ، وتراجعا غير مقبول لمستوى الخدمة الطبية في الدولة ، مقابل ارتفاع فاضح لحالات العلاج في الخارج بملايين الدنانير ، والتي سجلت في عهد الوزير الحالي ارقاما قياسية.

وقال إن «الصحة» تحذر المواطنين بملاحقتهم قانونيا لمن يتسبب بزعزعة ثقة المواطن والمقيم في الوزارة، وكان الأولى بها أن تلاحق قانونيا من استولى على المال العام في الوزارة ، ومن وافق على ابتعاث حالات للعلاج في الخارج وهم أصحاء، وملاحقة من اشترى الأدوية والمعدات بأسعار مصطنعة، وملاحقة من يرتكب الأخطاء الطبية، مشيرا الى أن الوزير والقياديين هم من تسببوا اليوم بزعزعة الجميع في أداء الوزارة.

وتساءل النائب النصف عن موقف سمو الشيخ جابر المبارك رئيس الوزراء مما يحدث في «الصحة» ، لا سيما وأن الوزارة أصبحت حديث كل مواطن ، سواء من حيث الاعتداءات على المال العام فيها ، أو تراجع مستوى الخدمات والأخطاء الطبية، وآخرها قضية الطبيب المزور، مبينا أنه «إن كان رئيس الوزراء لا يعلم بكل ذلك فتلك فضيحة، وإن كان يعلم وقابل بهذا الوضع فتلك خطيئة ستكون لها تبعات سياسية» .

وأكد أن جلسة الاستجواب ستضع الجميع أمام مسؤولياتهم السياسية ، وعلى رأسهم سمو رئيس الوزراء، وسنكشف للجميع بالمستندات والأدلة ما آلت اليه الأوضاع في وزارة الصحة، والى أي مدى وصل استهتار الوزير العبيدي داخل الوزارة.

وكانت وزارة الصحة قد أعلنت في بيانها أمس عن إجرائها مراجعة شاملة للاجراءات الأمنية كافة ، داخل المستشفيات والمراكز الصحية في البلاد ، وتشكيل لجنة تحقيق محايدة ومستقلة ، بشأن قضية انتحال أحد الاشخاص صفة طالب طب ، والتردد ليلا على أحد المستشفيات الحكومية في أوقات الخفارة ، وتحويل الملف إلى النيابة العامة.

وأكدت الوزارة أنها بدأت بإجراء تحقيق موسع أمر بفتحه على الفور وزير الصحة الدكتور علي العبيدي ، وتم تكليف اللجنة التحقيق في ملابسات وظروف الحادث ، واستدعاء جميع من له علاقه به.

وشددت على أنها ستقوم بمحاسبة كل من يثبت التحقيق إدانته مهما كان موقعه ، عن أي تهاون أو إهمال أو تقصير ووفقا للقانون ، كما أمر الوزير بتحويل الملف الى النيابة العامة.

وأعربت عن أسفها الشديد وجميع العاملين فيها «لحادث قيام أحد الاشخاص بانتحال صفه طالب طب ، والتردد ليلا على أحد المستشفيات الحكومية في أوقات الخفارة ، والتخفي وسط عشرات الأطباء المتدربين بالمستشفى ، وهذا المستشفى وباعتباره تعليميا فإنه يستقبل المتدربين من طلبة كلية الطب والأطباء ببرامج التدريب المختلفة التابعة للبورد الكويتي».

وتقدمت وزارة الصحة بخالص الشكر لقيادات والعاملين بوزارة الداخلية وأجهزة الأمن ا، لتي تفاعلت مع الواقعة وقامت بضبط منتحل صفة طالب الطب المتدرب وتقديمه للعدالة لينال جزاءه وفقا للقانون.

ودعت المواطنين والمقيمين إلى التعامل مع هذا الحادث دون تهاون أو تهويل ، مهيبة بكل من لديه معلومات أو مستندات قد تفيد التحقيق أ، ن يتقدم بها إلى إدارة الشؤون القانونية والتحقيقات بالوزارة وبما يفيد التحقيق.

ونفت الوزارة صحة ما يتردد بوسائل ومواقع التواصل الاجتماعي من ادعاءات ، عن قيام المتهم بإجراء العمليات الجراحية أو إعطاء إجازات مرضية أو كتابة تقارير أو توصيات طبية وصرف أدوية.

وشددت وزارة الصحة على أنها لن تتوانى في الملاحقة القانونية لكل من يريد زعزعة ثقة المواطن والمقيم في الخدمات الصحية ، ونشر معلومات غير صحيحة و لا دليل لها «حيث إن التحقيق الفني والقانوني المحايد الذي تقوم به حاليا لجنة التحقيق المكلفة بذلك لم ينته ، وستقوم الوزارة من جانبها بنشر نتائج وتوصيات التحقيق الذي تجريه حاليا حول تلك الواقعة ، بعد استكماله وذلك بكل شفافية وموضوعية».

أضافت الوزارة أنها قامت بالفعل بتشديد الإجراءات والسياسات المطبقة في المستشفيات والمراكز الصحية ، وبما يصون حقوق المرضى ويحافظ على خصوصيتهم وسلامتهم ، وبما يؤدي إلى منع تكرار مثل هذا الحادث المؤسف والمحدود والغريب عن أخلاقيات المجتمع وعن النظام الصحي بدولة الكويت.

وأشارت إلى أن وزير الصحة اجتمع بقياديي الوزارة ومدراء المناطق والمستشفيات ، وأعطى تعليماته الواضحة بخصوص تحمل المسؤوليات المنوطة بهم بتطبيق تلك الإجراءات بكل دقة ، ومتابعة تنفيذها ومسؤوليتهم الشخصية عن ذلك.

الصانع : «مكافحة الفساد»

وقال مقرر اللجنة النائب أحمد القضيبي إن اللجنة انتهت من مناقشة موضوع هيئة مكافحة الفساد «وستصوت اللجنة عليه في اجتماعها المقبل ، ليرفع على جدول أعمال الجلسة القادمة للمجلس 12 يناير الجاري».

في السياق نفسه قال وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع ، عقب حضوره اجتماع اللجنة التشريعية : إن توجيهات سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بالتعاون مع مجلس الأمة ، مشيرا إلى أن هناك توافقا بين السلطتين في مختلف المجالات خاصة في موضوع هيئة مكافحة الفساد.

وذكر أنه تم مناقشة قانون مكافحة الفساد ، واضفنا بعض الإضافات التي تحمي القانون من أي عوار دستوري ، وراعينا الجوانب الأخرى الخاصة في موضوع «الإبداعات السابقة» ، موضحا بأن هناك نصا يتعلق بالكسب غير المشروع.

وعن تبعية الهيئة قال إن التبعية مجرد إجرائية شكلية لوزارة العدل ، وهي مستقلة بشكل تام ولا يمكن للوزارة أن تتدخل في عملها بأي شكل من الاشكال.

في سياق آخر أثنى النائب د.عبدالرحمن الجيران على تحركات مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الدكتور هيثم الأثري ، لسرعة استجابة الهيئة لمطالب لجنة الميزانيات البرلمانية ، من حيث اتباع نظم الرقابه الداخليه والتدقيق على مزاولات اعضاء هيئة التدريس ، وقيامها بسد كافة الشواغر الوظيفيه، والتزامها بقرارات نقل وتسكين اعضاء هيئة التدريس، واغلاق معظم الشعب الوهمية .

من ناحية أخرى جدد النائب طلال الجلال رفضه لاتخاذ اية قرارات تمس معيشة المواطن الكويتي ، او تنتقص من حقوقه التي كفلها له الدستور الكويتي.

وقال الجلال في تصريح صحافي إن على الحكومة تنفيذ ما جاء في الخطاب الاميري لصاحب السمو امير البلاد ، في الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الرابع لمجلس الامة ، حينما اكد سموه على عدم المساس باحتياجات المواطن الاساسية، معتبرا ان كل ما ورد في الدراسة التي اعدتها وزارة المالية بشأن تقليص الدعومات تخالف ما نص عليه الخطاب الاميري، حيث تستهدف الدراسة جيب المواطن البسيط.

وأبدى الجلال ترحيبه بأي توجه حكومي يهدف الى تنويع مصادر الدخل ويوفر بدائل أخرى غير النفط الذي يعد مصدر الدخل الوحيد للدولة، الا ان ذلك لا يعني بأي حال موافقتنا على ادخال اية زيادات على الاحتياجات الاساسية للمواطن من بنزين وماء وكهرباء وغيرها، دون تعويضه التعويض المناسب.

وفي شأن آخر أوضح رئيس اللجنة التعليمية د.عودة الرويعي أن اللجنة بحثت خلال اجتماع ودي عقد أمس ، بحضور وزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود ومستشاري الوزارة ، التقرير النهائي للجنة بشأن قانون الاعلام الالكتروني ، توصلنا خلاله الى التوافق على التعديلات التي اقرتها اللجنة في اجتماعها الأخير .

وقال الرويعي إنه تمت مراجعة بنود ومواد القانون مع الجانب الحكومي حيث توصلنا الى توافق على معظم عدة المواد بشكلها النهائي ، مؤكدا ان القانون سيقر في مداولتية الاولى والثانية ليصبح قانونا نافذا .

وأشار الرويعي الى ان الجانب الحكومي ابدى عددا من الملاحظات على عدد من المواد ، والتي استطعنا إقناعهم بمبررات وجودها ، وكذلك الإبقاء على قيمة الكفالة البنكية والمقدرة بـ 500 دينار ، بالاضافة الى نقاط أخرى كانت محل خلاف .

إلى ذلك تقدم النواب صالح عاشور وخليل الصالح وعبدالله التميمي ومحمد طنا أمس ، باقتراح بقانون بإعطاء أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي أولوية التوظيف بعد الكويتيين

تحرك عربي

ايران ، واعلان قطع العلاقات الدبلوماسية عقب الاعتداء على سفارة السعودية ، وما تبعه من اعلان الرياض والمنامة قطع علاقتهما مع طهران ، قال د. الجيران : انه يجب الا يحاول البعض ان يتناسى بأن الجمهورية الاسلامية الايرانية جارة لدولة الكويت ، وان العلاقات بين البلدين ليست وليدة اليوم ، وانما هي ممتدة بالعمق التاريخي للدوليتن ، مشيرا الى ان الكويت تميزت بسياسة الحكمة والروية من قبل 300 سنة ، اي من قبل ان يأتي النظام الايراني الحالي .

وكشف د. الجيران انه من الخطأ الكبير ان نربط ايران تاريخا ومصيرا بالحكومة الموجودة حاليا ، فهذا نظام قد يأتي وقد يخلفه غيره بأي لحظة من اللحظات ، داعيا لضرورة النظر الى الجانب التاريخي في علاقة الكويت وطهران ، لاسيما وان ايران دولة كبيرة وواسعة الارجاء ، وهناك مصالح متبادلة ومشتركة بينها وبين الكويت ، وكذلك هناك مصير مشترك بين البلدين

واوضح د. الجيران ان الكل يهدف الى الاستقرار ، مضيفا «نحن لسنا مع التازيم» ، ومنوها بانه اذا كان النظام الايراني يضع نفسه في هذه الزاوية ، فهو يكون من اختار لنفسه هذا الطريق .

وقد برزت دامس بقوة دعوات من بعض القوى الدولية والبلدان الاقليمية والاسلامية ، لتهدئة الأوضاع بين الرياض وطهران.

وتتجه الأنظار الى الرياض التي ستشهد بعد غد السبت عقد اجتماع استثنائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة التوترات مع إيران ، كما ستتوجه الأنظار الى القاهرة في اليوم التالي له ، لمتابعة نتائج اجتماع غير عادي يعقده مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية ايضا لبحث القضية نفسها.

وستكون ان الآمال الدولية معقودة على المسؤولين السعوديين والايرانيين ، للنظر بعين الاعتبار الى قبول دعوات التهدئة وخفض التوترات بين الجانبين قريبا ، في ظل واقع إقليمي يشهد صراعات متزايدة، ولا ينقصه وقوع ازمة جديدة بين دولتين محوريتين لهما تأثيرهما وثقلهما الكبير بالشرق الأوسط. وينبه المراقبون الى انه في ظل صراعات تشهدها دول مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا وفي ظل حرب مستعرة ضد الإرهاب ، وخاصة تنظيم «داعش» ، تبرز أهمية دعوات خفض التوترات بين السعودية وإيران ، خاصة انها تأتي في ضوء واقع إقليمي لا ينقصه اندلاع أزمة جديدة بين دولتين لهما تأثير ونفوذ كبيران ودور محوري بالشرق الأوسط.

وفي ضوء الجهود الاقليمية والإسلامية للحد من التوتر في المنطقة ، أكد وزير الخارجية العراقي ابراهيم الجعفري خلال زيارته إلى طهران أمس ، استعداد بلاده لبذل كل ما بوسعها لتحسين العلاقات بين البلدين.

كما أكدت باكستان واندونيسيا استعدادهما لاداء دور الوساطة لتهدئة التوترات بين الرياض وطهران ، واعلنت وزيرة الخارجية الإندونيسية ريتنو مارسودي في بيان ان بلادها تسعى إلى التوسط بين السعودية وإيران .

بدورها دعت الجزائر في بيان اصدرته وزارة خارجيتها إيران والسعودية إلى التهدئة وضبط النفس ، محذرة من تداعيات تفاقم الخلافات بين البلدين على المنطقة.

من جهته دعا وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي صلاح الدين مزوار في بيان ، الرياض وطهران الى «التهدئة وتجنب كل تصعيد خطير في سياق اقليمي متوتر» ، مع ادانته في الوقت نفسه الهجوم الذي تعرضت له السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد.

كما أعربت تركيا عن استعدادها لأن تؤدي دورا لتهدئة التوتر والمساعدة من أجل التوصل إلى حلول مناسبة.

وعزز هذه الرؤية الدعوة التي وجهها البيت الأبيض إلى السعودية وإيران للتحلي بضبط النفس .

وفي السياق نفسه أجرى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري اتصالات هاتفية مع نظيريه السعودي عادل الجبير والإيراني محمد جواد ظريف ، لحضهما على الهدوء ، في ظل مخاوف باحتمال تصاعد الأزمة بين الطرفين.

وفي المقابل تجاوزت روسيا مرحلة الدعوة الى التهدئة بين السعودية وايران ، الى الاعراب صراحة عن استعدادها لتوجيه دعوة لوزيري خارجية البلدين للتوجه إلى موسكو لإجراء مفاوضات لتسوية الخلافات بينهما.

ولعل من أبرز جهود التهدئة بين الرياض وطهران تلك التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ، حيث أجرى اتصالين هاتفيين مع وزيري خارجية السعودية وإيران في محاولة لنزع فتيل الأزمة الحالية بين البلدين.

وعلى صعيد القوى الأوروبية البارزة ، نجد أن دولا مثل ألمانيا وفرنسا تدفع كذلك من أجل تهدئة التوترات بين السعودية وايران والتحلي بالمسؤولية ، والتركيز على تهدئة المنطقة وتفادي تصعيد التوترات.

السيطرة على

للشؤون المالية والإدارية على عبدالله لـ«كونا» ، ان طواقم المصفاة قامت على الفور بعزل مصدر التسرب والتعامل معه ، بعد اغلاق الخط احترازيا ، مشيرا إلى أن الشركة تمكنت من السيطرة التامة على التسرب خلال فترة وجيزة.

وأوضح عبدالله انه لم تنجم عن حادثة التسرب أي أضرار مادية ، كما لم تتأثر عمليات المصفاة أو مصنع إسالة الغاز ، مضيفا انه تم تسجيل إصابة طفيفة لأحد عمالة المقاول وعلاجها على الفور.

البحرين : إحباط

وأضاف «وعليه قام المتهم علي احمد فخراوي بالسفر إلى إيران بنهاية عام 2011 لتأمين الدعم المادي والمعنوي واللوجستي لتنفيذ المخططات الإرهابية للتنظيم معتمدا في هذا الشأن على صلته بالعناصر الإرهابية الموجودة في إيران والتي ترتبط بعلاقات وثيقة مع قيادات الحرس الثوري الإيراني ومنظمة حزب الله الإرهابية».

وأوضح «كما قام المتهم علي احمد فخراوي بالسفر إلى لبنان برفقة المتهمين زهير عاشور وحسين عبدالوهاب لطلب الدعم المادي من حزب الله اللبناني بالضاحية الجنوبية بالعاصمة اللبنانية بيروت بعام 2012 والتقوا الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله و نائبه نعيم قاسم وعرضوا عليهما فكرة إحياء تيار الوفاء الإسلامي ومن ثم طلبوا الدعم المادي لمواصلة انشطتهم الإرهابية بمملكة البحرين فطلب منهم حسن نصر الله الاستمرار بذلك ووعدهم بمبلغ 20 الف دولار أمريكي دعما لتنظيمهم».

وأضاف أن التحريات «كشفت عن تواصل المذكورين مع كل من مرتضى مجيد رمضان علوي «السندي» «33 عاما» مطلوب في عدة قضايا إرهابية هارب في إيران وزهير جاسم محمد عباس «35 عاما» محكوم بالمؤبد في عدة قضايا إرهابية وتم القبض عليه في تاريخ 2013/07/18 ومحمد احمد عبدالله سرحان «41 عاما» محكوم في عدة قضايا وتم القبض علي بتاريخ 2013/05/11 وحسين عبدالوهاب حسين «28 عاما» مقبوض عليه».

وأضاف «التقى المذكورون بقيادات في الحرس الثوري وحزب الله الإرهابي وتلقوا منهم الدعم اللازم متعهدين بتقديم تقارير دورية عن أنشطة التيار والجماعات الإرهابية التي يتم دعمها وأوجه إنفاق الأموال المقدمة لهم وعليه تم الاتفاق على تشكيل ما أسموه «جناح مسلح لتيار الوفاء الإسلامي» لتنفيذ أهداف التيار المتمثلة في تعطيل أحكام الدستور والقوانين وفرض توجهات التيار ومبادئه بالقوة والعنف ومن بين مهامه تجنيد عناصر أخرى وتشكيل خلية إرهابية سرية مركزية تتلقى الأوامر من المدعو مرتضى مجيد رمضان «السندي» «قائد التنظيم» وتعمل على وضع المخططات اللازمة لتنفيذ تفجيرات إرهابية في مملكة البحرين».

وأشار إلى أنه «بعد إحباط هذا المخطط الإرهابي باشرت الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية اتخاذ الإجراءات القانونية المقررة وإحالة القضية إلى النيابة العامة».

شكوك تواجه

بيد أن الخبراء في الشأن النووي تساءلوا بشأن حجم الانفجار ، وهل كان كبيرا بما فيه الكفاية ليكون مؤشرا على تفجير قنبلة هيدروجينية.

ووصفت كوريا الجنوبية التجربة بأنها «استفزاز خطير» لكنها قالت إنه من الصعب التصديق أنها كانت قنبلة هيدروجينية.

والقنابل الهيدروجينية أقوى بكثير وأكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية من الأسلحة النووية، وتستخدم الاندماج النووي، دمج النوى، لإطلاق كمية هائلة من الطاقة.

أما القنابل النووية، أمثال تلك التي دمرت مدينتين يابانيتين في الحرب العالمية الثانية، تستخدم الانشطار أو النوى المنشطرة.

وكان بروس بينيت، المحلل في مؤسسة راند للأبحاث، من بين أولئك الذين يشككون في تجربة بيونغيانغ ، مشيرا إلى أن «الانفجار الذي كانوا سيحصلوا عليه أكبر بقوة عشر مرات من ذلك الذي يزعمونه».

وأضاف «لذا فإن كيم جونغ-أون إما يكذب بالقول أنهم أجروا اختبار قنبلة هيدروجينية وهم لم يقوموا بذلك، بل استخدموا سلاحا انشطاريا أكثر بكفاءة بقليل، أو أن جزء الهيدروجين في الاختبار لم يعمل بشكل جيد جدا أو أن الجزء الانشطاري لم يعمل بشكل جيد».